مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة 10098

الخميس، 29 كانون الثاني/يناير 2026، الساعة 15/50

نيويورك

الرئيس	السيد عبد الله	(الصومال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديرغاتشيف
	باكستان	السيد تاج
	البحرين	السيد الرويعي
	بنما	السيد باريوس لافونتين
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيد موبيبي ماتوميني
	الدانمرك	السيدة ابراهيم
	الصين	السيد تشنغ مينغهاو
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	كولومبيا	السيدة ريوس سيرنا
	لاتفيا	السيدة تشامان لوتشميل
	ليبريا	السيد سيلاه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليونان	السيد زفيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

استؤنفت الجلسة الساعة 15/50.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستُنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية): أخاطبكم اليوم كمندوب دائم وشاهد عيان في آن واحد. فقد كنت في 10 كانون الثاني/يناير في منطقة الفصل بالجنوب السوري بجولة مشتركة مع وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان بيير لاكروا. اجتمعنا مع المواطنين السوريين والسوريات من أهالي محافظة القنيطرة. فاستمعنا لمعاناة الآباء الذين اختطف الاحتلال الإسرائيلي أبناءهم. شعرنا بالألم الذي يعاني منه المزارعون السوريون نتيجة خسارتهم لأراضيهم الزراعية وأشجارهم المثمرة التي سوتها جرافات الاحتلال بالأرض. أخبرتنا النساء السوريات هناك بأن البيوت التي عشن فيها طوال حياتهن والتي كانت تؤويهن قد دمرت – ومن أجل ماذا؟ دمرت ليقوم الاحتلال بإنشاء سواتر ترابية ونقاط تحصينات عسكرية مكانها على الأراضي السورية.

استمعنا إلى شهادات السكان السوريين العزل المتعلقة باستمرار قوات الاحتلال باستهدافهم أثناء سعيهم لكسب رزقهم، وكل ذلك تحت ذرائع أمنية وهمية. وعدناهم بنقل صوتهم إلى العالم من خلال هذا المنبر، منبر الأمم المتحدة، وبأننا سنعمل على عودة أبنائهم الذين قام الاحتلال باختطاف العشرات منهم أثناء نصبه لحواجز عسكرية أدت إلى تقطيع الأوصال وشل حركة التنقل وإرهاب المواطنين والتضييق عليهم بالتفتيش والاختفاء القسري – مرة أخرى، كل هذا على الأراضي السورية.

في الأيام القليلة الماضية قامت طائرات الاحتلال الإسرائيلي ولأكثر من مرة برش مواد كيميائية مجهولة على الأراضي والغابات السورية. والسؤال هنا: هل المخاوف الأمنية المزعومة لدى الاحتلال هي من الأشجار والمراعي والمواشي؟ ألا يعلم الاحتلال بأن كرامة الشعب السوري ورزقه ليست أقل شأنا من حياته؟

ستواصل سورية العمل ولن تقف مكتوفة الأيدي، لاتخاذ الإجراءات الفورية واللازمة لحصر وتقييم الأضرار الناجمة عن تواجد الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع في الجنوب السوري. إن حكومة بلدي تبذل جهودا في توثيق تلك الأضرار البشرية والمادية ليكون ذلك وسيلة قانونية للمساءلة والمطالبة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن تلك الممارسات العسكرية الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد مطالبتنا بإنهاء التواجد غير الشرعي لقوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الفصل منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

في الوقت الحساس والهام الذي تتجلى فيه أهمية ولاية قوات حفظ السلام في الجنوب السوري، اتخذ مجلس الأمن القرار 2811 (2025). ورغم اختصار هذا القرار، فإنه حافظ على المرجعيات الدولية الراسخة وأهمها القرار 338 (1973) واتفاق فض الاشتباك لعام 1974.

ونشدد في هذا السياق على الدور الحيوي والهام الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان، الذين التقيت بهم شخصياً، في رصد الانتهاكات الإسرائيلية والإبلاغ عنها، بوصفهم شهوداً محايدين تابعين للأمم المتحدة.

في الختام، رغم انخراط سورية الإيجابي في محادثات مباشرة مع إسرائيل بوساطة أمريكية مشكورة، لا تزال إسرائيل تحاول القيام بدور هدام، بتحريض مكونات الشعب السوري على بعضها البعض من خلال بعض الشعارات الزائفة. ولكن الشعب السوري يعي هذه المكائد الإسرائيلية تماماً. ففي مشهد يجسد الوحدة والتضامن بين السوريين، شاهدتم جميعاً كيف قام وجهاء أبناء الطائفة الدرزية الكريمة بتقديم التعازي لأهالي بيت جن بالشهداء الثلاثة عشر الذين ارتقوا جراء المجزرة الإسرائيلية. كما أن اليهود السوريين الأمريكيين الذين كانوا من أبرز دعاة رفع العقوبات عن سورية بعد عودتهم إليها منذ عقود وذلك حين طالبت إسرائيل الإدارة الأمريكية بإبقائها. كان السوريون اليهود الأمريكيون بجانب دولتهم. وانتصرت الإرادة السورية في نهاية المطاف.

ختاماً، لنكن واضحين: إن خط وقف إطلاق النار ومنطقة الفصل التي أوجدها اتفاق 1974 هي حيز جغرافي يفصل بين سورية الأم والجولان السوري المحتل. وليست حدودنا مع إسرائيل. وإن قضية الجولان السوري المحتل هي ليست نزاعاً على السيادة مع إسرائيل. فالجولان هو أرض سورية، والسيطرة العسكرية لا تعني السيادة. إن الفكرة الخيالية لدى الإسرائيليين عن الحدود وجدران الحماية والمخاطر الأمنية ليست أمراً واقعياً لا في الجغرافيا ولا في السياسة. ومع ذلك فإن بلدي مُصرّ على أن السبل السلمية هي الأمثل لتسوية الخلافات. ولا يمكن أن يفسر فتح باب الدبلوماسية والحوار وضبط النفس الذي نظهره على أنه تنازل أو ضعف. فسورية لن تساوم على استعادة أرضها أو حقوقها. وفي حال كانت إسرائيل تعتقد بأن انخراطنا معها في محادثات أمنية بمثابة تنازل عن حقوق الشعب السوري، فهي بلا شك واهمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد بايلي أنخليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

نجتمع اليوم مرة أخرى في ظل مأساة لا تزال تتكشف أمام أعين المجتمع الدولي. بعد ثلاثة أشهر من آخر مناقشة مفتوحة لنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.10023)، لا تزال الحالة في الميدان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، مزرية وكارثية وتستمر في التدهور، مما يكشف عن نمط مقلق من التجاهل المتعمد للقانون الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي أُعلن في تشرين الأول/أكتوبر 2025، لا تزال غزة منطقة مدمرة. وقد انتهكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرارا وتكرارا وقف إطلاق النار من خلال شن غارات جوية وهجمات أخرى، مما أسفر عن مقتل وإصابة أطفال ونساء ورجال فلسطينيين، وتقييد وصول المساعدات الإنسانية، وتعريض سكان مدنيين مصابين بصدمة نفسية، لا يزال معظمهم نازحين، لظروف لا تتوافق، على أقل تقدير، مع الكرامة الإنسانية. وقد زاد الشتاء من حدة هذه المعاناة، حيث وردت

تقارير عن وقوع وفيات، بما في ذلك بين الأطفال، بسبب التعرض للبرد، ونقص المأوى، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم كفاية الرعاية الصحية. ووقف إطلاق النار الذي لا يترجَم إلى حماية وإعادة إعمار وتحرر من الحصار ليس هشاً فحسب؛ بل إنه ليس سلاما. إنه مجرد توقف مؤقت في التدمير والمعاناة الإنسانية المستمرين حتى اليوم.

ويجب أن نذكر أيضا أن توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قد تسارع في الأشهر الأخيرة، حيث تمت الموافقة على آلاف الوحدات السكنية الجديدة، وتكثفت عمليات الاستيلاء على الأراضي، وتعرضت مجتمعات بأكملها لتهديدات بالتهجير القسري. ويجب أن نحذر أيضا من أن خطط استعمار المنطقة E-1 لن تؤدي إلا إلى قطع الترابط الإقليمي للضفة الغربية، مما يقوض بشكل لا رجعة فيه جدوى حل الدولتين.

وللأسف، أصبحت المداهمات العسكرية اليومية والاعتقالات التعسفية، بما في ذلك اعتقال الأطفال، وعنف المستوطنين المتفشي – الذي غالباً ما يحدث في ظل إفلات تام من العقاب وفي ظل حماية رسمية – أمراً معتاداً. وترهب عصابات المستوطنين الشعب الفلسطيني، وتجبر مجتمعات بأكملها على مغادرة أراضيها خوفاً على حياتها. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتتعارض بشكل مباشر مع القرار 2334 (2016).

وخلال الأشهر الماضية، كثفت إسرائيل حملتها المنهجية لتفكيك شبكات الإغاثة الإنسانية التي تدعم الشعب الفلسطيني. وتعرب مجموعتنا عن قلقها العميق إزاء الهجوم التشريعي على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن التشريع الذي اعتمده الكنيست الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر 2025، والذي يفرض تعليق إمدادات المياه والكهرباء والوقود والاتصالات والخدمات المصرفية إلى مرافق الأونروا ويجيز مصادرة ممتلكات الأمم المتحدة، يمثل تصعيدا خطيرا وغير مسبوق ينطوي، في جملة أمور، على إلغاء الامتيازات والحصانات الممنوحة للأونروا بموجب القانون المحلي. والحوادث التي وقعت في 8 كانون الأول/ديسمبر 2025 و 20 كانون الثاني/يناير 2026 في مجمع شيخ جراح التابع للأونروا وفي 12 كانون الثاني/يناير 2026 في المركز الصحي التابع للأونروا في القدس هي أمثلة ملموسة على ما قد يبدو عليه المستقبل.

لنكن واضحين: هذا ليس نزاعاً إدارياً. إنه هجوم على الأمم المتحدة نفسها، كما أوضحنا بوضوح في البيان الخاص الذي أصدرناه حول هذا الموضوع في 8 كانون الثاني/يناير. إنه محاولة لتوسيع نطاق ممارسة السيادة في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال انتهاك صريح للقانون الدولي الإنساني واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والالتزامات القانونية التي أعادت محكمة العدل الدولية تأكيدها في فتواها الصادرة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2025. إن إسرائيل، بتجريمها التعاون مع وكالة تابعة للأمم المتحدة ومحاولتها شل عملياتها، لا سيما في القدس الشرقية وقطاع غزة، لا تخل فقط بالتزاماتها بوصفها قوة احتلال؛ وإنما تسعى أيضا إلى القيام، من جانب واحد، بإعفاء المجتمع الدولي من مسؤوليته الدائمة تجاه القضية الفلسطينية.

ومما يثير القلق بنفس القدر قرار إسرائيل شطب عشرات المنظمات غير الحكومية الدولية من السجلات، مما أدى فعلياً إلى وقف عملها المنقذ للحياة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. هذه الحملة المنسقة ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، التي صنفت إسرائيل العديد منها على أنها منظمات إرهابية مفترضة، تكشف عن نية لا يمكن إنكارها، وهي حرمان السكان الفلسطينيين من وسائل البقاء على قيد الحياة، وإجبارهم على النزوح، وفرض تغييرات ديمغرافية وسياسية على الأرض عن طريق الإكراه، وليس عن طريق القانون.

ولهذا السبب ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونؤكد مجدداً رفضنا لأي محاولة لتفكيك ولايتها أو استبدالها أو إضعافها من خلال تدابير غير قانونية. فلا غنى عن الأونروا ليس فقط من حيث المساعدة الإنسانية، بل أيضا لحماية الحقوق غير القابلة للتصرف للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة والتعويض. وعلينا أن نكرر أن أي هجوم على الأونروا هو هجوم على منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ولا يمكن النظر إلى كل هذه التطورات بمعزل عن بعضها البعض. فهي جزء من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى ترسيخ الاحتلال غير القانوني واستبعاد أي إمكانية للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، مما يحول دون تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ويزيد من تقويض السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تكرر مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة أن المساءلة ليست أمرا اختياريا؛ بل هي واجب قانوني وأخلاقي. لقد أدى الإفلات من العقاب إلى تشجيع القوة القائمة بالاحتلال وتفاقم الكارثة الحالية، التي شهدناها بصدمة وأسى عميقين، على خلفية سنوات من الاحتلال العسكري المؤسف.

ومن جانبها، لا يمكن أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام حق النقض كوسيلة لحماية إسرائيل من المسؤولية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد هذا الوضع غير القانوني الذي قوض على مر السنين مصداقية هذه الهيئة بشكل خطير وأدى إلى تآكل الثقة في تعددية الأطراف. لذلك، فإن العدالة أمر أساسي لوضع حد لدوامة الإفلات من العقاب السائدة.

وأود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الآثار الإقليمية الأوسع نطاقاً لأعمال إسرائيل. فالاستفزازات المستمرة وانتهاكات السيادة والتهديدات واستخدام القوة ضد بلدان المنطقة تنطوي على خطر إشعال نزاع أوسع نطاقاً قد تكون عواقبه كارثية. ويضاف إلى ذلك الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك استمرار الضربات الجوية الواسعة النطاق والتهديدات المستمرة ضد جمهورية إيران الإسلامية. واحترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استعمال القوة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أمر ضروري لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار.

وفي هذه اللحظة الحرجة، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشجاعة واتساق. فالتعبير عن القلق لم يعد كافياً. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته في المطالبة بوقف دائم لإطلاق النار؛ والدعوة إلى إتاحة وصول كامل وآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وحماية الأمم المتحدة وموظفيها؛

واتخاذ تدابير ملموسة لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي والامتثال له. وفيما يتعلق بالأونروا، يجب أن يدعو أيضا إلى إلغاء القوانين الأخيرة والسابقة التي سنتها السلطة القائمة بالاحتلال؛ والدعوة إلى إعادة ممتلكات الأمم المتحدة؛ وندعو إلى استعادة القدرة التشغيلية الكاملة للأونروا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها القوي لقضيته العادلة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال. ونكرر دعوتنا إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ولديها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس حل الدولتين، مع ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وندعو مرة أخرى أولئك الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا لقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

لن يحكم التاريخ فقط على من ارتكبوا هذه الجرائم ومن ساعدهم على ذلك، بل أيضاً على من وقفوا مكتوفي الأيدي أو ظلوا صامتين. ولا يمكن للبشرية في عصرنا أن تسمح للظلم بأن يصبح قدرا. فإنقاذ فلسطين يحافظ على النظام القانوني الدولي وعلى الأمم المتحدة من أجل جميع الشعوب. فلنختر القانون بدلاً من الإفلات من العقاب، والعدالة بدلاً من القوة، والكرامة بدلاً من اليأس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد أنانيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نُعرب عن امتناننا لرئاسة الصومال لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعقدها هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

نظراً لقرب أرمينيا الجغرافي من الشرق الأوسط، وعلاقاتها الودية التاريخية مع بلدان المنطقة، ووجود جاليات أرمنية كبيرة في أنحاء المنطقة، فهي لطالما تابعت عن كثب التطورات في الشرق الأوسط وساهمت في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدائمين في هذه المنطقة المهمة من العالم من خلال مشاركتها الملموسة، بما في ذلك حفظ السلام والمساعدة الإنسانية.

وفي هذا السياق، نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بتصعيد الوضع مؤخرا في جنوب لبنان، على الرغم من وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والدخول في حوار لمعالجة القضايا المثيرة للقلق بالوسائل السلمية. ويواصل أفراد حفظ السلام الأرمن في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، إلى جانب شركائهم الدوليين، أداء مهامهم في حفظ السلام بمهنية وتفانٍ من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

ونؤكد مجددا موقف أرمينيا الداعم للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما يتماشى مع حل الدولتين.

وتشدد أرمينيا على ضرورة حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، واحترام القانون الدولي الإنساني، باعتبار هذه الأمور عناصر لا غنى عنها لتحقيق أي سلام دائم. وتعمل حكومة أرمينيا حالياً مع منظمة الصحة العالمية لتنظيم علاج عشرات الأطفال من غزة في مستشفيات أرمينيا، تضامناً مع أولئك الذين يواجهون أزمات إنسانية حادة.

كما نؤكد على أهمية توطيد وقف إطلاق النار ومنع المزيد من التصعيد الإقليمي الذي قد يقوض الاستقرار الهش في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، شاركت أرمينيا في مؤتمر قمة السلام في الشرق الأوسط الذي عُقد في شرم الشيخ. ونقدر المساهمة الشخصية للرئيس ترامب وجهوده المستمرة الرامية إلى إحلال السلام في غزة ومعالجة المسائل الإنسانية. كما نقدر مساهمة الدول الوسيطة، ولا سيما قطر ومصر وتركيا وغيرها، في تعزيز الحوار وتيسير الخطوات الرامية إلى التوصل إلى تسوية مستدامة.

وترحب أرمينيا بالقرار 2803 (2025) بشأن غزة، الذي اتُخذ في 17 تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وحكومتنا على استعداد للمساهمة في مجلس السلام وقوة تحقيق الاستقرار الدولية. وفي هذا الصدد، فقد وقّعت أرمينيا على ميثاق مجلس السلام بصفتها عضوا مؤسسا، مؤكدة من جديد التزامها القائم على المبادئ بتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وإعادة الإعمار وتوطيد السلام. وأرمينيا على استعداد للمشاركة بنشاط في مجلس السلام، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، من أجل المساهمة بشكل بناء في تحقيق السلام المستدام على أرض الواقع.

ونؤكد مجدداً دعم أرمينيا الثابت لوحدة سورية الصديقة وسيادتها وسلامة أراضيها. وعملية إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، تقودها سورية وتتولى زمامها، أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق سلام دائم في البلد. وأرمينيا على استعداد للمساهمة في جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، بسبل منها مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والطبية وتجديد أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وتتطلع جمهورية أرمينيا إلى العمل مع جميع الشركاء الدوليين المهتمين حقاً بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وبتحقيق الرخاء للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ريفيرا كارمونا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أعرب عن امتناني لعقد هذه المناقشة وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة هذا الشهر. كما نقدر الإحاطة التي قدمها السيد رامز الأكبروف، نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

يرحب بلدي باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 8 تشرين الأول/أكتوبر، بفضل جهود الوساطة التي بذلتها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتركيا. ونقدر الإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين لدى حماس، بما في ذلك الإفراج الأخير الذي تم في نهاية الأسبوع الماضي.

وتنظر شيلي بقلق عميق إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، حيث تتعرض خدمات الطوارئ للقيود التي تفرضها القوات الإسرائيلية في المناطق التي

تحتلها. وحجم المعاناة الإنسانية مقلق للغاية. والعدد المرتفع للضحايا المدنيين، بمن فيهم آلاف الأطفال، والتدمير الهائل للبنية التحتية الأساسية يتعارضان مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

ونشجع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بحسن نية، وضمان حماية السكان المدنيين، وتلبية الاحتياجات الإنسانية على وجه السرعة، ومواصلة الحوار باعتباره السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو إحلال سلام عادل ومستدام من خلال تنفيذ حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتكرر شيلي التأكيد على أن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. كما إننا ننظر بقلق إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة بسبب الظروف الجوية القاسية التي أدت إلى زيادة أمراض الجهاز التنفسي، وزيادة الاكتظاظ، واستمرار تدهور الظروف المعيشية.

وقد أكد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن الضفة الغربية المحتلة تشهد أخطر أزمة إنسانية منذ عام 1967، حيث لا يزال ما يقرب من 33 000 شخصاً نازحين قسراً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشمال.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار توسيع المستوطنات والخطط التي أعلنت عنها السلطات الإسرائيلية لبناء مستوطنات جديدة، فضلاً عن أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في هذه المناطق. وكما أكدت محكمة العدل الدولية في عام 2024، فإن المستوطنات غير قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي لأنها تغير بشكل لا رجعة فيه التركيبة السكانية للمنطقة وتقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين. كما طالبت المحكمة إسرائيل بإنهاء المستوطنات في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في 20 كانون الثاني/يناير على مجمع الأونروا في الشيخ جراح في القدس، وكذلك الهجوم الأخير بإشعال النار، فإننا نردد التصريحات التي أدلى بها الأمين العام، الذي أدان بشدة هذه الأعمال وذكّر بأن المجمع لا يزال ملكا للأمم المتحدة، وبالتالي فإن له حرمة وحصانة من أي شكل من أشكال التدخل.

وندعو بشكل عاجل إلى إتاحة وصول كامل وآمن ودون انقطاع للمساعدات الإنسانية واحترام الدور الأساسي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، ولا سيما الأونروا، حيث إن عملها ضروري لبقاء ملايين الأشخاص على قيد الحياة. وتكرر شيلي أيضا أن تنفيذ حل سياسي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة هو وحده الذي سيتيح إحراز تقدم نحو سلام عادل ودائم.

أخيراً، ندعو المجلس إلى أن يتحمل بالكامل مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين من خلال اتخاذ تدابير ملموسة تسهم في حماية المدنيين واحترام القانون الدولي وتهيئة الظروف اللازمة لوقف الأعمال العدائية واستئناف عملية سياسية ذات مصداقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد موهوموزا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الـ 121 في حركة بلدان عدم الانحياز.

وأهنئ جمهورية الصومال الفيدرالية على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لحركة بلدان عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين.

تؤكد الحركة من جديد موقفها الثابت والمشترك والمبدئي بشأن قضية فلسطين، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء تداعيات هذا الظلم التاريخي الواقع على شعب فلسطين، وأخطرها النزاع في غزة والكارثة الإنسانية غير المسبوقة فيها. وتدعم الحركة جميع الفرص الممكنة للتوصل إلى حل عادل لهذا الظلم التاريخي ولتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وقد أدى الوضع الخطير في غزة إلى تفاقم الوضع الإنساني، لا في غزة وحدها بل في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع تصاعد الغارات العسكرية الإسرائيلية والتهجير القسري لمجتمعات فلسطينية بكاملها وعنف المستوطنين والانتهاكات المستمرة ضد الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس.

وتدين الحركة بأشد العبارات كل أشكال العنف، وخاصة الهجمات العسكرية الإسرائيلية والعقاب الجماعي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بوصفها انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشكل قتل وإصابة 000 72 من المدنيين الفلسطينيين في غزة، وغالبيتهم من الأطفال والنساء، فضلاً عن العاملين في المجالين الطبي والإنساني والصحفيين، إدانة لولاية مجلس الأمن. وتطالب الحركة بالوقف الفوري والكامل لجميع أشكال الأعمال العدائية المسلحة والقمع العنيف والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى في المنطقة.

وتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للمادتين 12 و 24 من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن التمسك بولايته في صون السلام والأمن الدوليين ويجب عليه أن يعمل على تنفيذ قراراته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته والعمل فوراً على تنفيذ جميع قراراته المتعلقة بقضية فلسطين بالكامل، بما في ذلك قراراته الأخيرة 2334 (2016) و 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024)، وكذلك القرار 2803 (2025)، الذي اتُخذ بعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن تقديرها للدور الذي تضطلع به جمهورية مصر العربية ودولة قطر في الجهود الجارية لضمان وقف دائم لإطلاق النار. وندعو إلى توزيع المساعدات الإنسانية الكافية بشكل آمن وفعال في جميع أنحاء قطاع غزة على جميع المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها، بما في ذلك الاحتياجات الطبية، في ظل الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ولا يمكن تأخير عملية الشفاء والتعافي وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني في غزة أكثر من ذلك. فلا يمكن أن يستمر

حرمانهم من الغذاء والمياه والأدوية والمأوى التي هم في أمس الحاجة إليها للتخفيف من الظروف الإنسانية الكارثية التي عانوا منها لفترة طويلة جداً.

وفي هذا الصدد، تشيد حركة عدم الانحياز بجهود جمهورية مصر العربية في عقد واستضافة مؤتمر قمة شرم الشيخ للسلام في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025، التي ركزت على الدعم المطلق لتنفيذ اتفاق شرم الشيخ لإنهاء الحرب الإسرائيلية غير القانونية على قطاع غزة واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بوساطة جمهورية مصر العربية ودولة قطر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إنهاء الحرب الإسرائيلية غير القانونية على قطاع غزة، وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود على أرضه، والمضي قدماً في تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة وسلمية للقضية الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، وتحقيق حل الدولتين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتدين الحركة انتهاكات إسرائيل اليومية لاتفاق وقف الأعمال العدائية منذ دخوله حيز النفاذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث ترتكب إسرائيل آلاف الانتهاكات الجوية والإقليمية ضد لبنان وتشن غارات تتسبب بمقتل وإصابة مئات الضحايا. وتدعو الحركة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وإجبار إسرائيل على الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة فوراً وبشكل كامل وغير مشروط وإطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

وتدين الحركة التوغلات الإسرائيلية في الأراضي السورية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، وتدعو مجلس الأمن إلى الضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل من جميع الأراضي السورية. وتدين الحركة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية حيث أنها تشكل عدواناً واضحاً على دولة ذات سيادة وانتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وترحب حركة بلدان عدم الانحياز بإعلان نيويورك الصادر عن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين بوصفه إعادة تأكيد على الالتزام الدولي الثابت بالتسوية العادلة والسلمية لقضية فلسطين. وتدعو الحركة إلى التنسيق والتعاون اللازمين بين جميع الدول للمضي قدماً في تحقيق أهداف الإعلان المتمثلة في حشد الجهود الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والقانونية والأمنية، وتعزيز الزخم عن طريق الاستفادة من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل للشعب الفلسطيني. وترحب الحركة باعتراف أغلبية البلدان بدولة فلسطين وتهيب بمجلس الأمن أن يوصي على وجه السرعة بقبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة، مع إيلاء الاحترام لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، باعتباره التزام طال انتظاره بتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

وتكرر الدول الأعضاء في الحركة مرة أخرى دعوتها لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتؤكد الحركة من جديد أن

وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ضرورة لا غنى عنها، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لتقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بما يتماشى مع المعايير الدولية، وتحث المجتمع الدولي على دعم الوكالة بجميع الطرق، بما في ذلك التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به. وترفض الحركة جميع محاولات إسرائيل لاستخدام المساعدة الإنسانية كسلاح وتقويض الأونروا، من ثم تهديد تعددية الأطراف وولاية الجمعية العامة بتقديم المساعدة الإنسانية، وترفض أيضا هجمات إسرائيل على مرافق الأونروا وجميع الإجراءات غير القانونية التي تتخذها ضد الوكالة، في انتهاك لالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والقرارات ذات الصلة والفتويين الصادرتين عن محكمة العدل الدولية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2025 و 19 تموز/يوليه 2024. ويجب وقف هذه الأعمال غير القانونية. فهي تشكل تهديدا للتعددية ولحق الجمعية العامة وواجبها في تفويض تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك للشعب الفلسطيني.

ختاماً، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية للتمسك بالقانون الدولي وإنهاء الظلم التاريخي والجسيم الموجه ضد الشعب الفلسطيني. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مجددا التزامها بالتشجيع على إيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتؤكد مرة أخرى دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعو الحركة جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة وقرارات محكمة العدل الدولية، واتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك اتخاذ تدابير عاجلة للمساءلة، وإنهاء هذا الظلم المأساوي الذي طال أمده، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، ومساعدة الشعب الفلسطيني ليتمكن في النهاية من نيل حقوقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب تيمور – ليشتي ترحيبا حارا بقيادة الصومال لمجلس الأمن وتشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. ونعرب عن تقديرنا الصادق لمقدمي الإحاطات على تقييماتهم الصريحة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط.

يشكل اتخاذ القرار 2803 (2025) خطوة مهمة نحو إنهاء النزاع في غزة. وقد أعاد المجلس التأكيد، بتأييده خطة شاملة ووضع آليات انتقالية، على مسؤوليته عن العمل بحزم لدعم السلام والأمن الدوليين. وتؤكد تيمور – ليشتي أن مصداقية هذه التدابير ستتوقف على تنفيذها الكامل بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. وفي هذا الوقت، تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية ضمان سلامة المدنيين وكرامتهم وحقوقهم الأساسية وكفالة أمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ونكرر دعوتنا إلى إجراء انتقال سلمي بقيادة الأمم المتحدة في غزة، يستند إلى ولايات واضحة وإشراف

قوي والتزام صارم بقرارات مجلس الأمن لضمان الشرعية والمساءلة والاستدامة. وتؤكد تيمور – ليشتي على أهمية توطيد وقف إطلاق النار ورصده. ونؤيد إنشاء آلية مستقلة لرصد وقف إطلاق النار بتفويض من الأمم المتحدة، تقدم تقارير منتظمة وشفافة إلى المجلس. ويجب ضمان وجود ممرات إنسانية آمنة ومستدامة. وقد كان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإعادتهم إلى ديارهم بمثابة الأولوية، وهو ما تحقق بالفعل. نهنئ الطرفين على حل هذه المسألة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة. ويجب استعادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتوسيع نطاقها بتنسيق من الأمم المتحدة، مع توفير الحماية الكاملة للعاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية. وفي هذا الصدد، تؤكد تيمور – ليشتي على الدور الذي لا غنى عنه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتدعو إلى اتخاذ تدابير حاسمة لمنع المزيد من تعطيل الخدمات المنقذة للحياة.

وفيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية، يجب أن يعمل مجلس السلام وقوة تحقيق الاستقرار الدولية حصرا تحت السلطة الصريحة لمجلس الأمن. وينبغي أن تشمل ولايتيهما تقديم تقارير شفافة، والرقابة المستقلة، وجدول زمني محدد بوضوح للانتقال إلى الحكم بقيادة مدنية. ويجب أن تظل هذه الآليات مؤقتة وأن تهدف إلى تحقيق الاستقرار، وتسهيل العودة إلى الإدارة المدنية الشرعية وليس الحلول محلها. وتؤكد تيمور – ليشتي من جديد على أهمية المساءلة وسيادة القانون.

ونؤيد إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، على أن تُجرى وفق الأصول القانونية مع توفير الحماية للشهود، وأن تسهم في دعم المصالحة والسلام على المدى الطويل. كما نلاحظ خطر امتداد الأزمة إلى المنطقة. وتدعم تيمور – ليشتي عقد حوار إقليمي بقيادة الأمم المتحدة لتشجيع تخفيف حدة التوتر، ومعالجة الشواغل الأمنية عبر الحدود، وتعزيز تنسيق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويتطلب تحقيق السلام الدائم أيضا ضمان وجود إسرائيل وأمنها، إلى جانب نزع السلاح من غزة ووضع مسار واضح نحو تقرير المصير للفلسطينيين والانتعاش الاقتصادي وإقامة الدولة. ومن الضروري اتخاذ تدابير قوية لبناء الثقة لتحويل الأطر السياسية إلى سلام دائم وملموس.

وإذ تتطلع إلى المستقبل، تشجع تيمور – ليشتي المجلس على التفويض بإجراء استعراضات دورية تستند إلى معايير قابلة للقياس في مجالات الأمن وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، مع الاستثمار في الإنعاش المبكر وبناء القدرات المؤسسية وبناء السلام الشامل للجميع، بما في ذلك المشاركة المجدية للمرأة والشباب. وإذ تقر تيمور – ليشتي بالمبادرات التي تتخذ خارج المجلس، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن النهج الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محوري، والذي يستند إلى القانون الدولي والمسؤولية الجماعية، يوفر السبيل الأكثر مصداقية لتحقيق سلام عادل ودائم. وتيمور – ليشتي على استعداد لدعم الجهود الدبلوماسية والإنسانية التي تحمي المدنيين وتعزز السلام وترسخ تعددية الأطراف. وتتوقف مصداقية المجلس وآمال المدنيين المتضررين على عزمنا الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): في البداية يسرني أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، التي تنعقد في مرحلة بالغة الدقة والحساسية.

نجتمع اليوم بعد مضي أكثر من عامين على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في وقت بات فيه التزام إسرائيل باتفاق وقف إطلاق النار أمرا ملحا لا يحتمل التأجيل، من أجل إنقاذ أهالي غزة المنكوبين، ووضع حد للانتهاكات المستمرة لهذا الاتفاق من قبل إسرائيل. وانطلاقا من ذلك، تؤكد المملكة العربية السعودية مطالبتها بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بجميع مراحله وبنوده، وفتح المعابر لإدخال المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط، بما يضمن وصولها إلى جميع أنحاء القطاع. وهذا من شأنه أن يهيئ الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق، وصولا إلى التنفيذ الكامل للخطة الشاملة وتطبيق قرار مجلس الأمن 2803 (2025)، مع التأكيد على أهمية إطلاق جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار في كافة أنحاء غزة.

لقد وقعت المملكة العربية السعودية مؤخرا وثيقة الانضمام إلى مجلس السلام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، دعما لجهوده بوصفه هيئة انتقالية، وفقا لما ورد في الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، التي اعتمدها قرار مجلس الأمن 2803 (2025). ويهدف هذا المسار إلى تثبيت وقف دائم لإطلاق النار، ودعم إعادة إعمار غزة، والدفع نحو سلام عادل ودائم يستند إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقا للقانون الدولي. وتجدد المملكة رفضها القاطع للانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للأعراف والقوانين الدولية والإنسانية، وتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التصدي لهذه الممارسات، بما في ذلك الجرائم المستمرة بحق منظمات الإغاثة الدولية والعاملين فيها.

وفي هذا السياق، يدين بلدي الهجوم الذي استهدف مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفه محاولة خطيرة لتقويض وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتطالب بتوفير الحماية اللازمة للمنظمات الإنسانية وضمان قدرتها على أداء مهامها دون عوائق.

كما تؤكد المملكة على أهمية دعم أعمال اللجنة الوطنية الفلسطينية المؤقتة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها في إدارة الشؤون اليومية لسكان قطاع غزة، مع الحفاظ على الارتباط المؤسسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمان وحدة غزة ووحدة الأراضي الفلسطينية، ورفض أي محاولات لتقسيمها أو المساس بوحدتها.

وفي الختام، فإن السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل يقتضي عدة أمور، وعلى رأسها تثبيت وقف دائم لإطلاق النار، ومنع التهجير والضم، وضمان انسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، ودعم إعادة إعمار القطاع، والدفع نحو أفق سياسي حقيقي يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وأخيرا، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ خطوات عملية وجادة تفضي إلى سلام شامل وعادل يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، ونود أن نبدي الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة، وتتسم في آن واحد بعدم الاستقرار ومنازعات غير محسومة، وإنجازات تاريخية وتطورات إيجابية. وفي هذا السياق، تعتقد إيطاليا أن على المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه ومشاركته النشطة دون التقليل من شأن التقدم المحرز. ويجب علينا البناء على النتائج التي تحققت من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

وفيما يتعلق بغزة والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فقد شكل اتخاذ مجلس الأمن القرار 2803 (2025) علامة فارقة ونقطة انطلاق في آن واحد. فقد أعلنت الولايات المتحدة، بعد شهرين، عن بدء المرحلة الثانية من الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، التي يؤيدها القرار. ولم ننس الحل التوفيقي الذي أتاح هذا التطور، ونرحب بعودة جثة آخر رهينة محتجزة في غزة إلى إسرائيل. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق بالغ الكارثة الإنسانية التي لا تزال تدور في القطاع، حيث لا يزال وصول المساعدات الإنسانية غير كافٍ وخاضعا لقيود مفرطة. وفتح جميع المعابر بشكل كامل أمام المساعدات الحيوية ومواد إعادة الإعمار أمر أساسي للتمكين من إنعاش القطاع وتنميته. وينبغي تمكين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من القيام بدور مركزي في مساعدة السكان المدنيين في غزة على النحو المتوخى في خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة وفي القرار 2803 (2025).

وقد أيدت إيطاليا بقوة القرار 2803 (2025) منذ البداية، وأشادت بجهود الوساطة التي بذلتها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتركيا. ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لخطة السلام التي طرحتها الولايات المتحدة وتأييدنا للجهود الدبلوماسية الجارية لنزع سلاح حماس. ونعتقد أن التنسيق بين الشركاء والمشاركة الدولية عاملان أساسيان لحماية وقف إطلاق النار وتحقيق السلام وبناء مستقبل للفلسطينيين. ويمكن لانتشار قوة تحقيق الاستقرار الدولية أن يحدث فرقا، وستسهم إيطاليا في تدريب الشرطة الفلسطينية في إطار هذه القوة. ونرحب بتعيين اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة غزة، التي تحظى بدعم السلطة الفلسطينية. والهدف النهائي هو تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وتشكل نهاية حكم حماس لغزة خطوة حاسمة في هذا الاتجاه. إننا نراقب الحالة في الضفة الغربية عن كثب، وندين بأشد العبارات عنف المستوطنين وسياسات الاستيطان وجميع الأعمال الرامية إلى تقويض التوصل إلى حل الدولتين القابل للتطبيق. ومن نفس المنطلق، ستواصل إيطاليا دعم السلطة الفلسطينية وبرنامجها الإصلاحي، والتشجيع على تحديد جدول زمني واضح لرصد التقدم المحرز في تنفيذه. وتحتاج كلتا السياستين إلى موارد. وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن إيرادات المقاصة المحتجزة وتوسيع نطاق خدمات المصارف المراسلة بين إسرائيل والمصارف الفلسطينية. ويتيح بدء المرحلة الثانية من الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة فرصة لا يجوز أن نضيعها، مع ما يمكن أن يترتب عليها من آثار إيجابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وفي سورية، شهدنا اندلاع أعمال عدائية بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية. وندعو الطرفين إلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار. وتمشيا مع دعمنا لعملية انتقال سياسي شاملة للجميع تكفل حقوق جميع السوريين ومشاركتهم، نكرر دعوتنا إلى الاندماج السلمي للأكراد. وبعد مرور عام على سقوط نظام الأسد، تمثل المرحلة الحالية اختبارا حاسما للحكومة الانتقالية من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية. ونرجو أن يفي الرئيس الشرع والسلطات السورية بالالتزامات التي قطعوها أمام المجتمع الدولي، وقبل كل شيء أمام الشعب السوري. ونعتقد أن من المهم دعم دمشق في تحمل المسؤولية وهي تواجه تحديات صعبة، مثل السيطرة على الشمال الشرقي ومحاربة داعش.

وفيما يتعلق بلبنان، نشيد بالاتجاه المتخذ بقيادة الرئيس عون فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية ونزع سلاح حزب الله. ونعتقد أن هناك مجالا لتجاوز الأزمة المؤسسية والمالية. ولتحقيق هذه الغاية، من الأهمية بمكان احترام وقف إطلاق النار على جانبي الخط الأزرق واستقرار جنوب لبنان، لا سيما في ضوء جهود إعادة الإعمار. وقد رحبنا ترحيبا حارا بالإعلان عن إكمال الجيش اللبناني المرحلة الأولى من خطة احتكار الدولة للسلاح.

ونواصل تأييد الدور المحوري الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تخفيف التوترات على طول الخط الأزرق، والإسهام في التهدئة وضمان تنفيذ القرار 1701 (2006). ونشعر بالقلق إزاء الحوادث المتكررة التي تكبد القوة المؤقتة الخسائر. ونود أن نذكر جيش الدفاع الإسرائيلي بأن أي عمل يهدد سلامة حفظة السلام يشكل انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006) ويعوق إمكانية تحقيق سلام مستدام. وستواصل إيطاليا، التي تتولى قيادة القوة المؤقتة للمرة الخامسة، دعم الجيش اللبناني. ومن الأهمية بمكان تعزيز قدراته حيث إن بعثة الأمم المتحدة تقترب الآن من نهايتها.

أخيرا، ندعو إلى استئناف المحادثات بين الممثلين المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين للتوصل إلى اتفاق دائم يضع حدا لتهديد حزب الله ولغارات إسرائيل ووجودها العسكري في لبنان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة راهلاغا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر جمهورية الصومال الفيدرالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية، مما يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لمخاطبة المجلس بشأن التطورات في المنطقة، وأن تظل محنة الشعب في الأرض الفلسطينية المحتلة حاضرة بقوة في أذهان الرأي العام العالمي.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ونؤيد أيضا البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة الأساسية من البلدان الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة بشأن كالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وتعتقد جنوب أفريقيا أن السلام في الشرق الأوسط لا يزال مرهونا بتسوية قضية فلسطين بطريقة عادلة وسلمية. ولا يزال فشلنا في إيجاد حل دائم لمحنة الشعب الفلسطيني وضمان حقه في تقرير المصير والأمن والحرية وصمة عار دائمة على مصداقية مجلس الأمن.

ورغم أن اتفاق وقف إطلاق النار قد بعث الأمل في البداية في إنهاء معاناة الفلسطينيين التي يعجز عنها الوصف، فقد أدى استمرار عدم التوصل إلى حل شامل ودائم واستمرار التدمير البطيء للحياة اليومية في فلسطين إلى تلاشي هذا الأمل. كما تبددت الآمال بسبب انتهاكات إسرائيل المستمرة لوقف إطلاق النار، بشن هجمات شبه يومية على السكان، في اتجاه مستمر للإبادة الجماعية ضد سكان غزة. وحتى كانون الثاني/يناير 2026، لم يؤد اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى الفرَج الموعود لسكان غزة، الذين ما زالوا يعانون معاناة شديدة، على الرغم من أنه قد أتاح تخفيف حدة القصف المكثف.

ومما يثير القلق أن نلاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد سجلت، منذ وقف إطلاق النار وحتى 21 كانون الثاني/يناير 2026، مقتل 216 فلسطينيا، من بينهم 46 طفلا و 28 امرأة، في هجمات إسرائيلية بعيدة عما يسمى الخط الأصفر، واستهدفت بشكل أساسي ملاجئ النازحين داخليا والمباني السكنية. وشمل ذلك 126 هجوما شنتها طائرات إسرائيلية مسيرة على قطاع غزة حسب التقارير، وأسفرت عن مقتل 87 فلسطينيا، من بينهم 12 طفلا و 7 نساء.

وتتطلب الحالة الإنسانية الكارثية في غزة اتخاذ إجراءات عاجلة، وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق وتوزيعها على نطاق واسع وبصورة مستدامة في جميع أنحاء غزة. وندعو أيضا إلى إتاحة وصول الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، دون عوائق، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ومنذ المناقشة الفصلية السابقة التي عقدها المجلس بشأن قضية فلسطين (انظر S/PV.10023)، شهدنا تأييد مجلس الأمن للخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة المؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2025، من خلال القرار 2803 (2025)، الذي منح مجلس السلام سلطة مفرطة. ويتولى هذا المجلس إدارة غزة إلى أن تنتهي السلطة الفلسطينية من الإصلاحات. وبهذا الإقرار، عهد المجلس بمهمة الإشراف على عملية سلام غير شاملة متعلقة بغزة إلى هيئة غير تابعة للأمم المتحدة، جرى توسيعها لاحقا لتصبح آلية تتولى المسؤولية الموكلة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ويشكل ذلك، في الواقع، تطورا مثيرا للقلق يقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وله آثار أوسع نطاقا على دور الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها الأساسية.

وفي هذا الصدد، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد على أن السبيل الوحيد إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط هو حل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

ويستحق الفلسطينيون السلام والأمن والكرامة، تماما كما هو الأمر بالنسبة للإسرائيليين. ولذلك، يجب التقيد بالقانون الدولي وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان للفلسطينيين في تنفيذ خطة السلام الشاملة وأي جهد آخر يرمي إلى إحلال سلام عادل ودائم في قضية فلسطين. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء

تدهور الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ونرفض أي محاولات للضم، وعنف المستوطنين، بما في ذلك ضد الطوائف المسيحية، وإقامة المستوطنات غير القانونية بموجب القانون الدولي، والأعمال الانفرادية، أو أي طرد أو تهجير للفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية، وندينها بشدة.

وندعو إسرائيل كذلك إلى التراجع عن خطة E-1 الاستيطانية التي تقوض حل الدولتين وتشكل استمرارا لسياسة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وبالمثل، ندعم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وندين بشدة اقتحام قوات الأمن الإسرائيلية لمقر الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة في 20 كانون الثاني/يناير 2026.

فهذه الإجراءات تقوض الولاية التي أسندتها الأمم المتحدة إلى الأونروا؛ وتنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛ وتتعارض مع الاستنتاجات التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2025، التي تدعو إلى التعاون الكامل مع الأونروا وإلغاء التدابير التي تحظر وجود الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويلزم القانون الدولي إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق، وتمكين استمرار سير عمليات الأمم المتحدة الإنسانية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة. ويجب السماح للأونروا بالعمل بكامل طاقتها، حيث إنها تظل العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة.

في الختام، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل جماعيا لاتخاذ خطوات فعالة لا رجعة فيها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إقامة دولة تحقق سيادة حقيقية على قدم المساواة مع إسرائيل. وستواصل جنوب أفريقيا دعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الصومال، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة.

كلما عادت هذه المناقشة إلى المجلس، تتجلى الخسائر في الأحياء التي أُخليت، وفي الأسر التي طُردت من منازلها، وفي الحزن الذي يساورها، دون أن تجد مكانا تلجأ إليه. ويمكن للأشخاص الذين يتابعون هذه الجلسة أن يتصوروا المنازل التي تدمرها إسرائيل، والمستوطنات الجديدة التي توافق عليها، والأرواح البريئة التي تزهقها. والناس ينتظرون من المجلس قرارات تغير ما يحدث عند نقاط التفتيش في فلسطين المحتلة، وعلى أبواب العيادات وفي صفوف الانتظار لشراء الخبز. فالدقائق مهمة هنا لأن التقاعس يتحول إلى أنقاض؛ والصمت يتحول إلى إباحة.

وسأدلي بثلاث نقاط هنا.

أولا، تدين حكومة ملديف هدم إسرائيل غير المشروع لمبنى تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس الشرقية، وحملة الضغط الأوسع نطاقا ضد مرافق

الأونروا في فلسطين المحتلة، بما في ذلك مركز القدس الصحي. وقد تحول العمل الإنساني إلى هدف بسبب التهديد بإغلاق المرافق وقطع الكهرباء والماء. فعندما تنطفئ أضواء العيادة، يدفع المرضى الثمن. وعندما يتم التعامل مع مباني الأمم المتحدة كما لو كانت قابلة للتصرف فيها، تنتشر الإشارة بسرعة. فإسرائيل تعود إلى شريعة الغاب. ويجب على إسرائيل أن تلغي هذه الإجراءات فورا، وأن تعيد المرافق إلى حالتها السابقة، وأن تستأنف الخدمات الأساسية، وتوفر الحماية للعاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية.

ثانيا، إن وقف إطلاق النار الذي أُعلن في تشرين الثاني/نوفمبر يفضي إلى نتيجة واحدة. وهي استمرار إسرائيل في قتل الفلسطينيين. ويجري الآن إسكات المقاومة الفلسطينية المشروعة بالقوة، ويُدفع العالم نحو نسيان الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وفي الوقت نفسه، لا تزال المساعدة محدودة، ويتفاقم الجوع، ويموت المدنيون خلال فترات الهدنة المفترضة. ولا تزال غزة تحت الحصار. ولا تزال المستشفيات ونظم المياه والمدارس مدمرة. ويعتمد أكثر من مليوني شخص على المساعدة الإنسانية للبقاء، حتى في الوقت الذي يلغى فيه تسجيل عدد من منظمات الإغاثة الدولية.

ثالثا، لا يمكن بناء السلام بينما يعاد تشكيل الأرض. فقد وافقت إسرائيل، في أواخر كانون الأول/ديسمبر، على إنشاء 19 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة، مما أدى إلى تشديد الرقابة وتخريب أي مسار موثوق للتوصل إلى حل الدولتين. وعندما يمر ذلك دون رد، يصبح الإفلات من العقاب أسلوبا وينتشر انعدام الأمن، بما في ذلك الأعمال التي تنتهك سيادة الصومال وتهدد سيادة قطر وإيران. وتحتاج فلسطين إلى مساعدة إنسانية عاجلة ودعم مستمر من أجل التعافي وإعادة بناء اقتصادها وتوفير الأمن لشعبها. ويجب تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة يوهانسدوتير (آيسلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئ الصومال على رئاسته الناجحة لهذا الشهر.

لقد رحبت آيسلندا بوقف إطلاق النار، المعلن قبل بضعة أشهر، الذي طال انتظاره والذي وفر لأهل غزة الراحة التي يحتاجونها بشدة. وشكل القرار 2803 (2025) منعطفا حاسما في مسار السلام من خلال تأييد الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة والترحيب بإنشاء مجلس السلام والإذن بإنشاء قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار. واتُّخذت خطوات حاسمة تشمل الإفراج عن جميع الرهائن الأحياء وإعادة جثث القتلى. وترحب آيسلندا كذلك بالإعلان عن إطلاق المرحلة الثانية من الخطة التي سيكون تنفيذها أمرا بالغ الأهمية. ولكن لا تزال هناك العديد من العقبات على غرار ما أشار إليه نائب المنسق الخاص الأكبروف يوم أمس. وتنطوي هذه اللحظة على فرص كبيرة ومخاطر جسيمة في الوقت نفسه.

وقد أدانت آيسلندا مرارا وتكرارا الهجمات الإرهابية المروعة التي تعرضت لها إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر قبل أكثر من عامين. ودعَونا أيضا حماس على نحو لا لبس فيه إلى التخلي عن سيطرتها على غزة لصالح السلطة الفلسطينية. فلا يوجد أي مبرر للإرهاب ولا دور لحماس في مستقبل غزة أو فلسطين. بيد أن الراحة الحقيقية لأهل غزة من المعاناة الهائلة التي تكبدوها تعتمد على تلقي المساعدات،

بما في ذلك المأوى والأدوية، التي تشتد حاجتهم إليها. ويجب إعادة بناء المنازل واستعادة سبل العيش وإنهاء التهجير القسري. ومن المؤسف أن الالتزامات الدولية لا تزال غير مستوفاة في غزة بسبب استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وعلى عمليات الشركاء الرئيسيين في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وقد أعربت آيسلندا مرارا وتكرارا، بصفتها مساهما منذ فترة طويلة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، عن شواغلها إزاء الإجراءات الإسرائيلية المتخذة ضد الوكالة. وتشكل عمليات الهدم الأخيرة التي طالت مقر الأونروا في القدس الشرقية استخفافا غير مسبوق من دولة عضو بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وتضم آيسلندا صوتها أيضا إلى أصوات البلدان الأخرى في دعوة إسرائيل إلى ضمان مواصلة السماح للمنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل في غزة ووقف عمليات إلغاء تسجيلها. وتقدم المنظمات غير الحكومية الدولية جزءا مهما من المساعدة الأساسية التي تشتد الحاجة إليها في غزة.

وتتعارض هذه الإجراءات برمتها مع الفتوى الصادرة العام الماضي عن محكمة العدل الدولية (انظر A/80/502) التي تشير بوضوح كبير إلى أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة قانونا بضمان رفاه المدنيين الخاضعين لاحتلالها. ويجب أن تتغير هذه الحالة وبلا تأخير.

ويجب ألا نغفل عن استمرار الاحتلال في الضفة الغربية. فهناك، يعاني الفلسطينيون من أسوأ القيود وأشد العمليات العسكرية منذ عقود، فضلا عن العنف الذي يمارسه المستوطنون ويمكّنه الإفلات من العقاب.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة. لا يزال حل الدولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام واعتراف متبادل، السبيل الوحيد القابل للتطبيق في الأجل الطويل لتحقيق السلام. ويجب أن تبني دولة فلسطين مستقبلها على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن يرقى المجلس إلى مستوى مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين وصونهما. ويشمل ذلك ضمان التنفيذ الكامل للقرار 2803 (2025) وفقا للقانون الدولي.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.